S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/640
31 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٤	٢
ثانيا -	حمامات الدم في رواندا	٥ - ١١	٣
ثالثا -	الجوانب العسكرية	١٢-١٤	٤
رابعا -	الجوانب الإنسانية	١٥-١٦	٥
خامسا -	الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا	١٧-٢٦	٦
سادسا -	الاحتمالات السياسية	٢٧-٣٥	٩
سابعا -	ملاحظات	٣٦-٤٤	١٢
الخريطة -			١٥

02/06/94

94-23410 010694 010694

أولا - مقدمة

١ - بعد أن اتخذ مجلس الأمن قراره ٩١٨ (١٩٩٤) بقليل، سافر السيد إقبال رضا، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم، والميجور جنرال موريس باريل، مستشاري العسكري في مهمة خاصة الى رواندا. ويعكس هذا التقرير، المقدم استجابة لطلب المجلس الذي جاء في الفقرتين ٧ و ٢٠ من القرار المذكور أعلاه ما انتهيا اليه من نتائج واتخاذاه من توصيات، بعد أن قمت باستعراضها.

٢ - تمثّل الغرض من هذه البعثة فيما يلي:

(أ) دفع الطرفين المتحاربين نحو وقف إطلاق النار؛

(ب) والامتيثاق من آرائهما بشأن الأحكام الأخرى للقرار ٩١٨ (١٩٩٤) ونواياهما تجاه تنفيذها؛

(ج) استعراض طرائق تنفيذ مفهوم العمليات الذي جاء عرض موجز له في تقريري المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/565) مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

٣ - استمرت البعثة الخاصة في تلك المنطقة في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي كيغالي، اجتمعت بقائدي القوات الحكومية الرواندية، وتحديدا الميجور جنرال أوغسطين بيزيمونغو، رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية، والميجور جنرال أوغسطين بيزيليمانا، رئيس أركان قوات الشرطة؛ وفي غيتاراما، بالسيد جان كامباندا، رئيس "الحكومة المؤقتة" التي شُكلت في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤.. وعلى جانب الجبهة الرواندية الوطنية، اجتمعت البعثة برئيس الجبهة، الكولونيل اليكسيس كانيارينغوي في موليندي، وقائد قوات الجبهة الوطنية الرواندية، الميجور جنرال بول كاغامي في بيومبا. وجرت في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا مناقشات مع قائد القوى، الميجور جنرال روميو داليز وكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين. وخلال الزيارة التي قامت بها البعثة الخاصة، كان ممثلي الخاص، السيد جاك - روجيه بو-بو، الذي يوجد مقره حاليا في نيروبي، يطوف ببلدان أخرى في المنطقة للحصول على دعم منها، وخاصة المساهمة بقوات، للولاية الموسعة لبعثة تقديم المساعدة الى رواندا، التي تقررت بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤).

٤ - وكان الجانبان قد أكدا للميجور جنرال داليز أنهما سيلتزمان بهدنة غير رسمية أثناء زيارة السيد رضا والميجور جنرال باريل. ورغم ذلك استمر القصف وإطلاق النار في كيغالي وحولها، على ما يظهر بسبب مواصلة الجبهة الوطنية الرواندية لهجومها في المنطقة ورد القوات الحكومية الرواندية بإطلاق النار دفاعا عن مراكزها. وقد قيدت هذه الظروف بعض الشيئ من تحركات البعثة الخاصة، مما أدى الى ضياع وقت كبير منها.

ثانيا - حمامات الدم في رواندا

٥ - ربما لن يتسنى لنا أبدا أن نحدد بدقة عدد الأطفال والنساء والرجال الروانديين الذين لقوا حتفهم في سُعار المجازر التي حدثت طوال الأسابيع السبعة الماضية. فمع مرور الوقت تضمحل الأدلة ويختفي الشهود. ويُقدر أن ما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة قد قتلوا، وهي نسبة كبيرة من سكان رواندا البالغ عددهم ٧ ملايين. وإذا استخدمنا صورة افتراضية، فإن ذلك يعادل على وجه التقريب مليونين الى ٤ ملايين نسمة في فرنسا، و ٤ الى ٨ ملايين نسمة في بنغلاديش، و ٥ الى ١٠ ملايين نسمة في البرازيل، و ٩ ملايين الى ١٨ مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصيب عشرات الآلاف من السكان بعاهات أو بجروح.

٦ - وحسبما جاء في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل (S/PRST/1994/21)، استمرت المجازر وأعمال التقتيل هذه بطريقة منتظمة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة أفراد أو مؤيدي القوات المسلحة التابعة لحكومة رواندا المؤقتة، التي وليت مباشرة بعد وفاة الرئيس الراحل في حادثة تحطم طائرته في ٦ نيسان/ابريل. وأيد هذا التقرير المحادثات التي أجرتها البعثة الخاصة مع الطرفين، وقائد القوة وغيره من أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وموظفي المعونات الإنسانية وكذلك مع الصحفيين الذين بلغوا المواقع التي حدثت بها المجازر في شتى أنحاء رواندا بعد حدوثها بقليل.

٧ - وأُبلغت البعثة الخاصة أن القتلة ضموا أفرادا من القوات الحكومية الرواندية، إلاّ أن معظمهم جيء به من حرس الرئاسة و"الانترهاموى"، وهم مليشيا الشبيبه الذين قام حزب الرئيس الراحل بتجنيدهم وتدريبهم. واعترف بذلك رئيس الحكومة المؤقتة ورئيسا أركان القوات المسلحة الرواندية وقوات الشرطة، زاعمين في الوقت نفسه أن الجبهة الوطنية الرواندية تتحمل هي الأخرى وزرا مساويا عن هذه المجازر. على أن هذا الزعم لا تؤيده المصادر المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه. فإن وصفها للأحداث يوحي بأن الجبهة الوطنية الرواندية قامت، أثناء تقدمها تجاه العاصمة، بجمع من كانت تعثر عليه من السكان الذين كان عدد كبير منهم قد لاذ بالفرار، في عدة معسكرات، الى جانب معظم من يفترض أنهم مسؤولون عن التقتيل. وتشرح الجبهة الوطنية الرواندية القصد من هذه المعسكرات بأنه فرز السكان لتحديد أفراد ميليشيا "الانترهاموى" وغيرهم ممن يشتبه في ارتكابهم المجازر. وطبقا لبعض المصادر، فإن هؤلاء الأفراد يعدمون عند تحديد هويتهم. وتنكر الجبهة الوطنية الرواندية هذه التهمة معلنة أنه وإن كان من الجائز وقوع مثل هذه الأحداث في المراحل الأولى من تقدمها، فإن هؤلاء الأشخاص يجري الآن احتجازهم للتحقيق والمحاكمة. على أنها تعترف بأن أفرادا من الجبهة الوطنية الرواندية قاموا بقتل أشخاص مسلحين في ملابس مدنية.

٨ - ووجدت البعثة الخاصة أن منطقة الجبهة الوطنية الرواندية تكاد تكون خالية. وإن كان يبدو أن بعض المزارعين يعودون الى حقولهم من معسكرات الجبهة. وفي المناطق التي يسيطر عليها قوات الحكومة الرواندية، تتزايد أعداد النازحين الذين فروا أو يفرون من تقدم قوات الجبهة الوطنية الرواندية، والذين

يلتمسون الملاذ في معسكرات لا تتوافر فيها من الأحوال الحد الأدنى اللائق بالإنسان ولا يكفل فيها حتى القوت اليومي. ويعزى هذا الخروج الجماعي في بعض أسبابه الى ما تبثه الإذاعات الصادرة عن المناطق التابعة للقوات الحكومية الرواندية من أنباء تثير الجزع، وخاصة إذاعة "ميل كولين"، التي تذيع أيضا نداءات تُحرِّض على القضاء على مؤيدي القوات الوطنية الرواندية. ويجري تفحص طوابير اللاجئين والحشود السكانية هذه من قبل الميليشيا والقوات الحكومية الرواندية، وثمة أنباء تقول بأن مؤيدي قوات الجبهة الوطنية يقتلون عندما تعرف هويتهم.

٩ - وتعلن قوات الجبهة الوطنية الرواندية أن الهدف من وراء هجومها العسكري هو إنقاذ أولئك الذين يلفون أنفسهم، ويُفترض أنهم من مؤيدي الجبهة، مهددين بالموت في منطقة القوات الحكومية الرواندية. وهدف آخر هو اعتقال المسؤولين عن المذابح. وعلى ذلك تصر قوات الجبهة على شرط لا بد منه لوقف إطلاق النار هو أن تلتزم القوات الحكومية الرواندية بوقف المذابح التي لا تزال ترتكب. (وقد أُدرجت هذه النقطة في مشروع وثيقة وقف إطلاق النار التي ورد ذكرها في الفقرة ١٤).

١٠ - إن ما تقدم من وصف موجز، مبني على المعلومات التي حصلت عليها البعثة الخاصة، يحمل مصداقية ظاهرة على ضوء الأدلة العرضية. ومن الجلي أنه لا سبيل الى الجزم بالحقائق وتحديد الطرف الملوم بشكل بات إلا بإجراء تحقيق على نحو سليم. إلا أن فعالية هذه العملية تتضاءل بمرور الوقت الذي يُضعف من قوة الأدلة ويُشتت الشهود الأحياء.

١١ - في هذا السياق، يتوجب إطلاع مجلس الأمن على أحداث معينة، قد يكون لها، عند تأمل ما حدث، دلالاتها فيما يتعلق بهذه المجازر. ففي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وآذار/مارس ١٩٩٤، أحاطت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا علما، في عدة مناسبات بالإذاعات المُلهبة للمشاعر التي تبثها إذاعة "ميل كولين"، والتحركات المريبة التي تقوم بها جماعات مسلحة، تشمل في الظاهر ميليشيا "الانترهاموى"، وحذرت الحكومة المؤقتة من الأمرين كليهما. كذلك تلقت بعثة تقديم المساعدة أدلة على أنه يجري استجلاب أسلحة واحتجت لدى الحكومة المؤقتة، كما أنها نقلت هذه المعلومات الى الأوساط الدبلوماسية. وفي إحدى المناسبات طلب قائد القوة إذنا من المقر باستعمال القوة لاستعادة أسلحة مخبوءة، وصدرت اليه تعليمات بأن يُصر على قيام قوات الشرطة بهذه العملية تحت إشراف بعثة تقديم المساعدة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٢ - كما يعلم أعضاء المجلس، قامت قوات الجبهة الوطنية الرواندية، في اليوم الثاني لتحطم طائرة رئيس الجمهورية وبدء المجازر، بشن هجوم عسكري على قوات الحكومة الرواندية و"الحكومة المؤقتة". وفي الوقت الحاضر، تسيطر قوات الجبهة الوطنية الرواندية على نصف إقليم رواندا (انظر الخريطة المرفقة)، بما في ذلك بعض المراكز القوية في كيغالي والمنطقة المحيطة بها، وخاصة المطار ومداخله.

وبذلك كانت قوات الجبهة تسيطر على أجزاء من الحدود مع بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلا عن الحدود مع أوغندا برمتها. وتسيطر القوات الحكومية الرواندية على بقية البلد، وبشكل رئيسي على المناطق الواقعة غربي العاصمة وجنوبها، ومعقل في منطقة غيسيني - روهنجري في الشمال الغربي حيث لا يزال القتال محتدما. وتتاخم هذه المناطق أجزاء من الحدود مع بوروندي وزائير.

١٣ - وتكاد كيغالي تكون مدينة أشباح خالية من النشاط العادي. ومع استمرار قوات الجبهة الرواندية في تعزيز قبضتها على العاصمة، تتواصل طوابير اللاجئين المغادرين للمدينة عن طريق المخرج الوحيد المتاح تجاه غيتاراما في الغرب، واستمرار البعض في مسيرته باتجاه الجنوب. كما قامت القوات الحكومية الرواندية بسحب عدد كبير من قواتها وأعادت وزعها في منطقة غيتاراما والمراكز الأخرى في الغرب والجنوب. ويبدو أن السيطرة على العاصمة مازالت معلقة في كف القدر، في الوقت الذي لا يزال القتال فيه محتدما.

١٤ - وفي هذه الأوضاع، استطاعت البعثة الخاصة أن تحصل على موافقة الطرفين ببدء محادثات لإقرار وقف إطلاق النار حسبما دعا اليه قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤). ولقي إصرار قوات الجبهة الوطنية الرواندية على عدم التعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع السلطات الفعلية في غيتاراما قبولا من الجانب الآخر. وقامت البعثة الخاصة وقائد القوة بإعداد ورقة عمل لتكون بمثابة أساس للمحادثات. وعُقد الاجتماع الأول بين ضباط الأركان العسكرية في ٣٠ أيار/مايو بمقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، مع قيام نائب قائد القوة بالعمل كوسيط. ومن المقرر أن تُستأنف المحادثات في ٢ حزيران/يونيه.

رابعا - الجوانب الإنسانية

١٥ - إن مضاعفات الاضطرابات العنيفة التي تجتاح رواندا هائلة. وتشير التقديرات، في الظروف المضطربة هذه، إلى أن عدد الأشخاص المشردين يبلغ زهاء مليون ونصف مليون شخص، مع وجود ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخر في البلدان المتاخمة. ويعني هذا أن ما يربو على ربع سكان رواندا قد نكبوا في هذه الأحداث. ويوجد العدد الأكبر من هؤلاء النازحين في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية الرواندية، حيث يبدو أن سلطتها خارج غيتاراما وغبيني وبتاري غير مؤكدة. وبالتالي ليس بمقدور الوكالات التابعة للأمم المتحدة ولا المنظمات غير الحكومية أن تبدأ برنامجا فعالا أكثر من القيام في حالات متفرقة بتسليم بعض الإمدادات حيث يكون ذلك ممكنا. أما في منطقة قوات الجبهة الرواندية، فقد بدأت برامج تقديم المساعدة الإنسانية بشكل أكثر انتظاما، ولكن تحت رقابة صارمة من قوات الجبهة احتجت عليها المنظمات التي تقوم بتوزيع المساعدة. وتباشر هذه البرامج من كابالي، في جنوبي أوغندا، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم العون للاجئين في البلدان المجاورة. كما

تقوم إدارة الشؤون الإنسانية بتنسيق هذه الأنشطة من خلال الترتيبات التي عرضتها بإيجاز في تقريري الأخير (S/1994/565).

١٦ - وأكدت البعثة الخاصة للسلطات الفعلية في غيتاراما وللقادة العسكريين للقوات الحكومية الرواندية الضرورة الملحة للعمل في المنطقة التي تسيطر عليها هذه القوات، على كفالة الظروف التي تمكن من بدء برامج المساعدة الإنسانية في تلك البقاع، على نحو ما جاء في القرار ٩١٨ (١٩٩٤). وتبذل الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية أيضا جهودا للحصول على هذه التأكيدات. وفي الوقت الحاضر لا يوجد في المنطقتين كليهما اللتين تسيطر عليهما القوات الحكومية الرواندية وقوات الجبهة الرواندية إلا لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تقوم بتقديم مساعدة بالغة الأهمية، طبية بالدرجة الأولى، بالقدر الذي تتيحه لها قدراتها وبمخاطرة كبيرة من موظفيها. ومن الجلي أنه في الظروف التي عرضناها بإيجاز في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه، من الملح للغاية إنشاء "مناطق إنسانية آمنة"، على نحو ما دعا إليه القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، حيث يمكن فيها توفير الأمن والمساعدة لما يقدر عددهم بمليونين من هؤلاء المشردين التعساء. وقد يكونون بحاجة إلى هذا الدعم لفترة ممتدة حتى بعد وقف إطلاق النار إلى أن تسمح الظروف لهم بالعودة إلى ديارهم أو الاستقرار في مكان آخر في ظروف آمنة مقبولة.

خامسا - الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

١٧ - من الواضح أنه حتى بعد إقرار وقف إطلاق النار، ستظل الظروف في رواندا حافلة بالشكوك وغير مأمونة في مناطق كثيرة لفترة طويلة. ولن يعود الاستقرار إلا عندما يتم الاتفاق على استئناف العملية السياسية عن طريق المفاوضات. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، في إطار هذه التوقعات، أن تبدأ مهامها الإضافية.

ألف - التعاون من جانب الطرفين

١٨ - أمّنت البعثة الخاصة أهم شرط في العملية، وهو الحصول على تأكيدات من الطرفين بالتعاون مع الولاية التي أنشأها القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، وإن كانت هذه التأكيدات ستحتاج إلى صوغها في قالب رسمي عندما تبدأ العمليات. على أن تأكيداتها ستظل مربوطة بمستوى السيطرة التي يمكن لكلا الجانبين ممارستها على القوات والعناصر المسلحة التابعة له. وبموجب هذه الولاية، يتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أن تضطلع بالدرجة الأولى، بمهمتين مشتبكتين في الوقت الذي تواصل فيه دورها كوسيط في محادثات وقف إطلاق النار:

(أ) محاولة كفالة الأمن لأكبر عدد ممكن من تجمعات المدنيين الذين تتهددهم الأخطار؛

(ب) توفير الأمن، حسب الاقتضاء، لعمليات الإغاثة الإنسانية.

١٩ - وقد خلصت البعثة الخاصة، بعد أن انتهت من مناقشاتها في رواندا، إلى أن مفهوم العمليات الذي عرضته بإيجاز في تقريري الأخير (S/1994/585) سيحتاج إلى بعض التعديلات مع تطور الحالة وتوافر المزيد من البيانات الموثوقة المتعلقة بالفئات المهددة والأشخاص المشردين، ولا سيما في منطقة القوات الحكومية الرواندية. ومع أن الطرفين وافقا على التعاون مع بعثة تقديم المساعدة في مهامها وعند وزعها لأفرادها الإضافيين، فقد أثارا بعض المسائل التي تتعلق بمباشرة العمليات على أرض الواقع. وبوجه خاص، أعربت الجبهة الوطنية الرواندية عن شكوكها القويمة فيما إن كان الأمر يحتاج حقا إلى قوة قوامها ٥٠٠ ٥ فردا، وقد شرح لهم الأساس المنطقي لذلك. وفيما يلي عرض موجز لطرائق هذا الوزع.

باء - مطار كيغالي

٢٠ - فيما يتعلق بمفهوم مطار كيغالي كمنطقة محايدة شملها القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، يذكر المجلس أن القوات الحكومية الرواندية، رغم كل جهود الميجور جنرال داليز، قبل اتخاذ ذلك القرار وبعده، لم تنقل سيطرتها على المطار إلى بعثة الأمم المتحدة، وفي وقت لاحق، احتلت قوات الجبهة الوطنية الرواندية المطار بوسائل عسكرية في ٢١ أيار/مايو ولا توافق الآن على التخلي عن سيطرتها، مشيرة إلى إخفاق البعثة في الحصول على الشيء نفسه من القوات الحكومية الرواندية. على أنها أوضحت أنها ستوافق على وجود معزز للبعثة في المطار في ظل ترتيبات مماثلة للترتيبات التي كانت سائدة حتى ٦ نيسان/ابريل مع وحدات القوات الحكومية الرواندية (التي كانت في المطار بموجب أحكام اتفاق أروشا) والتي يجري الآن استبدالها بوحدات تابعة للجبهة الوطنية الرواندية. وسوف تشجع الجبهة الوطنية الرواندية وتسمح للموظفين التقنيين وموظفي العمليات المدنيين باستئناف واجباتهم من أجل إعادة تشغيل المطار، كما ستتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ضمان سلامة الرحلات الجوية. على أنها ذكرت أن القوات الحكومية الرواندية تستطيع أن تعطل أو توقف تشغيل المطار بنيران غير مباشرة، إلا أنها أكدت للبعثة الخاصة أنها لن تتدخل.

جيم - المرحلة ١

٢١ - من الجلي أن تنفيذ المرحلة ١ يبقى أمرا ملحا ويجب أن يبدأ دون أي إبطاء حتى قبل تنفيذ وقف إطلاق النار. وقد أعربت حكومة غانا عن استعدادها لإرسال القوات اللازمة على الفور. على أنه لا يمكن وزع هذه القوات إلا عندما يتم توفير المعدات الضرورية، وخاصة ناقلات الجنود المدرعة، ونقلها إلى رواندا. فبدون هذه المعدات ستكون القوات بلا حماية وغير قادرة على الحركة وغير فعالة. ولما كانت هذه المسائل لم تسوَّ بعد، يقدر أن المرحلة ١ لن تبدأ عملياتها قبل أربعة إلى ستة أسابيع أخرى، تبعا للسرعة التي توفر بها الدول الأعضاء الموارد المطلوبة وتسلمها إلى المواقع التي هي بحاجة إليها.

٢٢ - وفي المرحلة الأولى هذه، ستقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بتعزيز مواقعها في كيغالي، بما في ذلك مركزها في المطار، وتنشئ قوة احتياطية متنقلة لوزعها حيثما تنشأ الحاجة إليها

في الطوارئ، بما في ذلك التعزيزات. وسيجري وزع قرابة نصف الكتيبة لتوفير قدر من الأمن للحشود الرئيسية للمشردين داخل رواندا حيث يكونون معرضين لأخطر الظروف. وستوضح البعثة للسلطات المختصة أنها مسؤولة بالدرجة الأولى عن سلامة مجموعات المدنيين الذين تشرف عليهم، وأنها ستكون على استعداد لاتخاذ التدابير الضرورية إذا حدث انتهاك لهذه المسؤولية. وسيتم وضع مراقبين عسكريين من مراكز التجمع الأخرى التي لا يتعرض فيها المدنيون لتهديد مباشر. وخلال المرحلة الأولى هذه ستضطلع البعثة بالمهام الأمنية لمستودعات الإمدادات الإنسانية الرئيسية، وتوفر قدرا من الحراسة لمرافقة القوافل حسب الاقتضاء.

دال - المرحلة ٢

٢٣ - نظرا للتأخر الكبير المتوقع في وزع القوات والمعدات للمرحلة ١، ينبغي البدء في المرحلة ٢ فورا، على أن يتم ذلك في تزامن دقيق مع المرحلة ١، ونظرا للإمكانيات السوقية المحدودة لمطار كيغالي، ستستخدم نقاط دخول بديلة لوزع الكتيبتين الإضافيتين، واحدة آلية والأخرى مجهزة بمعدات ذات محركات. وسيجري تنفيذ هذه المرحلة بواحد من سيناريوهين ممكنين:

(أ) عدم سريان وقف إطلاق النار في وقت الوزع: في هذا السيناريو تنشئ الوحدات الإضافية "مناطق آمنة" وتقوم بحمايتها، وذلك إما بنشر حمايتها إلى مناطق التجمع الحالية للمدنيين المهددين، أو بإنشاء مناطق جديدة يمكن أن ينقل إليها المدنيون المعرضون للأخطار نشدانا للسلامة. ومن الجلي أن القصد من وراء ذلك هو عدم الإبقاء على هذه المناطق الآمنة إلا ريثما يتمكن المشردون من العودة إلى أماكنهم الأصلية أو الاستقرار في مناطق أخرى يختارونها في ظل ظروف آمنة بشكل معقول.

(ب) سريان وقف إطلاق النار في وقت الوزع: في هذا السيناريو، يتوقع أن يبدأ الأشخاص المشردون في الخروج من المناطق التي يجري تجميعهم فيها، وبالتالي يمكن خفض الموارد اللازمة لحماية "المناطق الآمنة". وسيتيح ذلك لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أن تحول بعض مواردها الإضافية في المرحلة ٢ إلى رصد وقف إطلاق النار وفقا للشروط التي يتفق عليها الطرفان. ولا توجد نية لجعل البعثة تضطلع بدور القوة العازلة ما لم يطلب الطرفان ذلك ويوافق مجلس الأمن على الطلب.

هاء - المرحلة ٣

٢٤ - تتوقف الحاجة إلى وزع الكتيبتين المتوخى للمرحلة ٣ على ما يتكشف عنه أحد السيناريوهين في المرحلة ٢. فإذا لم يكن وقف إطلاق النار قد استتب بعد، فسوف تحدد التجربة المستفادة من المرحلة ٢ إن كانت الولاية والتصور الموضوع للعمليات يدلان على مستوى من الفعالية يتطلب تعزيزا من جانب الوحدات المقدرة للمرحلة ٣. فإذا لم يدلا على فعالية، فقد تكون الولاية أو خطة العمليات أو كلاهما

بحاجة إلى تنقيح. والأمر الآخر إذا استتب وقف إطلاق النار، فقد يتقرر أنه لا لزوم لهذين الموردين الإضافيين. وفي كلا الحالتين، لا بد من مواصلة عمليات التحضير العاجلة للمرحلة ٣.

واو - مرونة العمليات

٢٥ - خلال المراحل الثلاث جميعا، سيتم وضع خطط مرنة للطوارئ تكفل الاستخدام الفعال للأصول المتاحة استجابة لمتطلبات الحالة التي تتسم بالتميع ويغلب أن تظل كذلك لفترة ما قبل أن تستقر. وعلى سبيل المثال، إذا تعذر تشغيل مطار كيغالي أو الوصول إليه، فقد تم بالفعل تحديد مطارات أخرى والاضطلاع بعمليات استطلاعية. وفي المناطق التي تقيم فيها العمليات الإنسانية، الآتية من البلدان المتاخمة باعتبارها أكثر فعالية في إحضار المساعدة للأشخاص المشردين داخل رواندا، ستستخدم هذه الطرق حيثما اقتضى الأمر. وستوفر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الحماية لهذه العمليات، سواء داخل البلد أو عبر الحدود، بالقدر الذي تسمح لها به الموارد المتاحة لها، وجملة القول، فإن التنسيق بين البعثة والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية سيحدد أفضل ائتلاف لعمليات "من الداخل إلى الداخل" و "من الخارج إلى الداخل" وأكثره فعالية.

٢٦ - ومن المهم ألا يغرب عن ذهن أعضاء المجلس أن تصور العمليات والسيناريوهات المختلفة إنما يستند إلى افتراض أن الحكومات ستوفر للبعثة دون أي إبطاء ما يلزم من قوات مع معداتها كاملة. وما لم تبد الدول الأعضاء تصميما على اتخاذ إجراء عاجل وحاسم، فلن يكون بمستطاع البعثة أن تضطلع بولايتها بشكل فعال أو يكون لها التأثير المطلوب لتحسين قدر الشعب الرواندي والشروع في تلطيف حدة المعاناة الشديدة التي يمر بها.

سادسا - الاحتمالات السياسية

٢٧ - من المسلم به أن أي حل لأسباب التوتر التاريخية في رواندا لا بد وأن يقوم على احتمالات التراضي السياسي. والواقع أن ذلك بالضبط كان هو الفرضية التي انطلق منها اتفاق أروشا المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، كما كان غاية هذا الاتفاق. ولقد أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لمساعدة الطرفين على تنفيذ هذا الاتفاق، على أن هذه المهمة واجهت عراقيل بعد انهيار عملية أروشا في أعقاب وفاة الرئيس الراحل في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

٢٨ - وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن الظروف المحيطة بتحطم طائرة رئيس الجمهورية، والتي لقي فيها رئيس جمهورية بوروندي أيضا مصرعه، تثير ريبة بالغة. ولن يتسنى لنا، إلا من خلال تحقيق كامل، أن نحدد ما إذا كانت الطائرة قد أسقطت عمدا. فإذا كان الأمر كذلك، من الأهمية بمكان تحديد مصدر الاعتداء، حيث أن ذلك من شأنه الاشارة الى امكان وجود دافع سياسي، وربما أيضا بيان ما إذا كان العنف

الذي تلى ذلك كان جزءا من حمام دم مخطط له. ومن أسف فإن مرور الوقت هنا أيضا، مع ما يصاحبه من تدهور في الأدلة وتشتت للشهود سيجعل من العسير إثبات الحقائق.

٢٩ - ومن الأمور المشجعة، أن الطرفين كليهما أقرا، في مناقشاتهما مع السيد رضا والميجور جنرال باريل، بأنه لا سبيل الى تحقيق الاستقرار في رواندا إلا عن طريق تسوية سياسية، وأنه لا يمكن تحقيق حل عسكري. وفي هذا السياق، رغم أن كل من الجانبين قد أعلن أن مبادئ اتفاق أروشا للسلم لا تزال صحيحة، فقد ذكر أن الظروف الجديدة تجعل من الضروري إعادة التفاوض بشأن أجزاء معينة من الاتفاق. وواضح أن الاحتمال ضعيف في أن تتطابق نظرتهما وأهدافهما في هذه المفاوضات. ولذلك، فإنه على الرغم من هذه العلاقة الايجابية، من الواضح أن بدء المفاوضات، حتى بعد وقف إطلاق النار، لن يكون أمرا هينا.

ألف - موقف "الحكومة المؤقتة"

٣٠ - أعلن رئيس "الحكومة المؤقتة" بصراحة تتسم بالفظاظة أن اتفاق أروشا إنما يقوم على فرضية باطلة مؤداها أن أسباب التوتر في رواندا يمكن حلها عن طريق صيغة سياسية. فالمشكلة الأساسية هي مشكلة إثنية، أي ذلك العداء التاريخي بين الأغلبية المتمثلة في الهوتو الذين كانت تحكمهم في الماضي الأقلية المتمثلة في قبيلة التوتسي. ولم يروض التوتسي أنفسهم قط على قبول المبدأ الديمقراطي المتمثل في حكم الأغلبية عقب الانتخابات التي عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى مدار الأعوام الـ ٣٠ الماضية، حاول التوتسي مرارا، من قواعد في أوغندا، قلب النظام الديمقراطي بالقوة. وبعد أن فشلوا في ذلك، لجأوا الى حيلة سياسية بعد أن قام الرئيس الراحل هابياريمارا بإدخال نظام تعدد الأحزاب في رواندا في عام ١٩٩١. ذلك أنهم بعد أن كونوا الجبهة الوطنية الرواندية كحزب سياسي، أقنعوا أحزاب المعارضة الأخرى بالانضمام الى خطة مؤداها أن تنتحل الجبهة لنفسها سلطة سياسية تفوق بكثير ما تسوغه لهم نسبتهم الديمغرافية التي تتجاوز ١٥ في المائة.

٣١ - وقد كانت المفاوضات التي دارت في أروشا جزءا من هذه الحيلة التي لم يكن الوسطاء ولا المجتمع الدولي يدرون بها. وبعد ذلك، عملت مناورات الجبهة على صيغ عملية التنفيذ "بالراديكالية"، وشق صفوف أحزاب المعارضة وزيادة حدة التوترات. ومن هنا، أضرمت الجبهة الوطنية الرواندية نيران المخاوف والعداوات الإثنية الى درجة أنه، حتى إذا وليت الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة المنصوص عليها في اتفاق أروشا، كان العنف ضد مؤيديها سيتفجر حتما آخر الأمر. ولا سبيل الآن الى قيام حل عسكري. فحتى إذا طردت الجبهة الوطنية الرواندية السكان الهوتو من رواندا، فسوف يعودون اليها في نهاية الأمر للمطالبة بوضعهم الشرعي. لذا، فإن الحل الممكن الوحيد، في رأي هذه السلطة الفعلية هو التوصل عن طريق المفاوضات الى صيغة لتقاسم السلطة في إطار مبادئ اتفاق أروشا. ولا بد أن يضمن ذلك حقوق الأقلية والأغلبية على السواء حتى لا تخشى فئة تحكّم الأخرى فيها. فالانتخابات في حد ذاتها ليست هي الحل، حيث ستسفر دائما عن حكم الأغلبية المتمثلة في الهوتو. ولا توجد نية لاقامة حكم دائم بواسطة الأغلبية.

باء - موقف الجبهة الوطنية الرواندية

٣٢ - يتمثل موقف الجبهة الوطنية الرواندية في أن مشاكل رواندا، رغم تضمنها عنصرا إثنيا قويا، فإنها مشاكل سياسية الطابع. فقد كونت الجبهة كحزب متعدد الإثنيات هدفه الترويج للتعددية السياسية لا الخصومة الإثنية. فالعناصر المتطرفة في حزب الرئيس الراحل، الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية، وفي الحزب المناهض للتوتسي، اللجنة الديمقراطية الجمهورية، وفي القوات الحكومية الرواندية، لم تروض نفسها على قبول التوفيق السياسي في اتفاق أروشا، الذي يتطلب إنشاء حكومة انتقالية عريضة القاعدة تنتهي بإجراء انتخابات في عام ١٩٩٥. ولقد دبروا تأخيرات متكررة في تنصيب الحكومة الانتقالية، وبذلوا جهودا متعددة لكي يدرجوا فيها اللجنة الديمقراطية الجمهورية المتطرفة فأخلوا بذلك باتفاق أروشا. ولما فشلت محاولات تخريب عملية السلم هذه، قررت هذه الجماعات المتطرفة اللجوء الى القضاء على قادة الجبهة الوطنية الرواندية وحلفائها ومؤيديها. وأعدت خطة لاغتيالات واسعة في جميع أنحاء البلد وحددت معينة. وبدأت الضربة باغتيال رئيس الجمهورية لدى عودته من دار السلام، حيث كان قد اتفق مع رئيسي جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي، على تجاهل الضغوط التي يمارسها المتطرفون والمضي في تولية الحكومة الانتقالية. إن الطريقة المنهجية للمجازر ونطاقها لهو دليل واضح على أنها لم تكن أعمال قتل عفوية أو عشوائية.

٣٣ - ويتمثل موقف الجبهة الوطنية الرواندية في أن الذين قاموا بتولية "الحكومة المؤقتة" هم نفس العناصر المتطرفة في الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية والقوات الحكومية الرواندية التي خططت لهذه المجازر ونفذتها. لذا، ترى الجبهة الوطنية الرواندية في "الحكومة المؤقتة" "جماعة اجرامية" وكيانا غير شرعي، ولن تجري أي اتصال معها، مباشر أو غير مباشر. بل إن الجبهة الوطنية الرواندية "يروعها" أن تتعامل الأمم المتحدة والحكومات مع هذا الكيان، ويزيد من جزعها أن تراها تسمح له بالاشتراك في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن للتعامل مع الحالة في رواندا، وهي الحالة التي عملت على خلقها "الحكومة المؤقتة" نفسها، على حين لا تستطيع الجبهة الوطنية الرواندية، بوصفها الطرف الآخر، أن تعبر عن آرائها.

٣٤ - وتعلن الجبهة الوطنية الرواندية أنها لا تسعى الى فرض حل عسكري، وأنها لن تشترك في المفاوضات السياسية، في إطار مبادئ اتفاق أروشا، إلا مع ممثلي الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية، الذين لا يضمون أفرادا شاركوا في تخطيط وتنفيذ المذابح ضد مؤيدي الجبهة الوطنية الرواندية. وفي غضون ذلك، توافق الجبهة على الدخول في محادثات وقف إطلاق النار مع ضباط القوات الحكومية الرواندية نظرا لأن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي تؤدي أعمالها، رغم أن أفرادا تابعين لها اشتركوا في المذابح. وتوافق الجبهة على أن من الضروري وقف إطلاق النار في وقت قريب لتجنيب السكان الروانديين مزيدا من المعاناة، ولكن يتعين لتحقيق هذا الهدف، أن تلتزم القوات الحكومية الرواندية بوقف أعمال القتل التي لا تزال مستمرة في المنطقة التي تسيطر عليها هذه القوات. وموقف الجبهة الوطنية الرواندية هذا، المبلغ الى البعثة الخاصة،

نقل الي مباشرة في اجتماعي بالمقر في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، بالسيد باتريك مازمهاكا، النائب الأول لرئيس الجبهة الوطنية الرواندية.

إطار أروشا

٣٥ - من هذا كله تبين أنه حتى مع تحقيق وقف لإطلاق النار، فإن موقفي الطرفين سيتطلبان جهود وساطة ماضية العزم لإحضار متحاورين مقبولين لدى بعضهم البعض الى مائدة المفاوضات. ومع ذلك، من العلامات الإيجابية أن يقبل الطرفان كلاهما أن تكون المفاوضات في إطار اتفاق أروشا وأن يسعى كل منهما الى تحقيق صيغة سياسية دائمة لتقرير تقاسم السلطة بغية حل المشاكل المحددة القائمة في رواندا.

سابعا - ملاحظات

٣٦ - قد لا يكون من الممكن تصور ضخامة حجم الكارثة البشرية التي أحاقت برواندا لولا أنها تبدت للعيان بالفعل. واستنادا الى الأدلة التي ظهرت، لا يكاد يكون ثمة شك في أنها تشكل جريمة إبادة الأجناس نظرا لحدوث مذابح واسعة النطاق لمجتمعات محلية وأسر تنتمي الى فئة إثنية معينة. ويعوق استمرار الأعمال العدائية إجراء تحقيق كامل لهذه المجازر، ومما يؤسف له، على أي الأحوال، أن الاجراءات المتبعة في الأمم المتحدة لا تتلاءم مع اتخاذ اجراء فوري في مثل هذه الظروف. وفي هذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي أن يوجه الشكر للرجال والنساء الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وللوكالات الانسانية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام لقيامها بنقل أبعاد ذلك الهول الذي اجتاح شعب رواندا.

٣٧ - وكما أبلغ مجلس الأمن، فقد قام السيد جوزيف أيالا لاسو، المفوض السامي لحقوق الانسان، بزيارة الى رواندا، وقدم تقريره الى لجنة حقوق الانسان التي قامت بتعيين السيد رينيه ويفني سيفي مقررا خاصا لرواندا.

٣٨ - وفي تلك الأثناء، ليس من المقبول أن تظل المذابح مستمرة بعد قرابة شهرين من انفجار العنف. ويجب على الطرفين كليهما التوقف عن هذه الأنشطة، على أنه توجد أدلة قوية على أن القدر الأكبر من المسؤولية عما يجري يقع على "الحكومة المؤقتة" والقوات الحكومية الرواندية التي يجب أن تتخذ على الفور تدابير فعالة لوقف هذه المجازر في المنطقة التي تقع تحت سيطرتها. فلا معنى لمحاولة إقرار وقف إطلاق النار والسماح في الوقت نفسه باستمرار أعمال القتل العمدي للمدنيين في المنطقة التي تشرف عليها القوات الحكومية الرواندية. وهناك خطر أن تؤدي هذه المذابح، إذا لم توقف، الى أعمال ثأرية وأعمال ثأرية مضادة، فتبدأ بذلك دورة طويلة من العنف.

٣٩ - ومع ذلك، مما يدعو للغبطة أن السلطات العسكرية للجانبين، قد بدأت محادثات تهدف الى وقف إطلاق النار. وآمل أن يظهروا مرونة وقدرا كافيا من القلق للآلام التي يقاسيها مواطنيهما يمكنهما من التوصل في وقت قريب الى اتفاق على شروط وقف إطلاق النار. وسيبذل قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا كل جهد لتسهيل هذه المحادثات ودعم التنفيذ العملي للترتيبات التي يتفق عليها. على أنني أعود فأكرر أن وقف تقتيل المدنيين يجب أن يراقب وقف إطلاق النار.

٤٠ - إن الأولويات الفورية التي هي تخفيف آلام السكان المشردين ومخاوف المدنيين الذين تتهددهم الأخطار. وتتطلب الأولى عمليات إغاثة انسانية منظمة، لا يمكن الشروع فيها على النطاق المطلوب ما لم تهيأ لها ظروف أمنية كافية. وقد أعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا خططا لتوفير هذه الظروف، تشمل الأولوية الثانية، وهي أمن تجمعات المدنيين الذين تحدق بهم المهالك. وبطبيعة الحال، سيكون الهدف النهائي للجهود الانسانية والأمنية هذه، هو تمكين المضرورين من العودة الى ديارهم أو التماس الأمن في مكان آخر في رواندا ما أن تسمح الظروف بذلك. وكما أشير اليه أعلاه، تصل بعض الإغاثة الانسانية الى منطقة الجبهة الوطنية الرواندية، حيث يوجد معظم النازحين، الى أن تتمكن بعثة تقديم المساعدة من تهيئة الظروف الأمنية الكافية هناك، في الوقت الذي تدخل فيه أيضا ترتيبات للرقابة في منطقة الجبهة الوطنية الرواندية. ومن الجلي أن هذه المهام التي أسندها مجلس الأمن الى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) تتطلب من الدول الأعضاء توفير الموارد الضرورية بصورة عاجلة. لذا، فإنني أناشد الحكومات مرة أخرى أن تستجيب بسرعة لهذه الحاجة. وإنني لأشعر بالامتنان لحكومات اثيوبيا وزمبابوي والسنغال وغانا ونيجيريا لعرضها المساهمة بقوات. على أن هذه القوات لا يمكن إرسالها الى وجهتها الى أن توفر الحكومات الأخرى المعدات اللازمة لها.

٤١ - ولا يمكن بغير وقف المجازر، وسريان وقف إطلاق النار وتوفير الإغاثة الانسانية وعودة قدر من الأمن الى نفوس السكان، أن يكون هناك أمل في معالجة القضايا السياسية الأساسية من خلال المفاوضات. وفي تلك المرحلة، من الضروري أن تبذل منظمة الوحدة الافريقية والحكومات المجاورة والإقليمية وجميع الحكومات المهتمة الأخرى نفوذها لدى الجانبين كليهما ليبديا الالتزام بالحل التوفيقي الذي يمكن وحده أن يسفر عن حل سياسي دائم ومقبول من الطرفين لمشاكل رواندا الخاصة. ومن الضروري احترام حظر توريد الأسلحة المفروض بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤)، وألا يصل سلاح الى أي من الطرفين عبر أي من حدود رواندا. وفي هذا السياق، فإنني أزمع أن استعرض دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا، التي لا تراقب سوى الحدود مع أوغندا، لتقييم ما اذا كان من المفيد دمج مواردها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لتعزيز الأخيرة.

٤٢ - وآمل أن تمكن المعلومات والتقييمات الواردة في هذا التقرير مجلس الأمن من استعراض الحالة في رواندا، حيث الفاجعة الانسانية المقرونة بالعنف الواسع الانتشار تتطلب إجراء عاجلا وحاسما. لقد بدأ الطرفان محادثات تهدف الى وقف إطلاق النار، إلا أنه من الواضح أن المصالحة الوطنية لن تكون سهلة أو سريعة. وسيستغرق الأمر من الشعب الرواندي بعض الوقت للتضامن وللتوصل الى صيغة سياسية

توفيقية دائمة لحل أسباب توتراتهم. ومن واجب الأمم المتحدة أن تقدم مساعدتها بأي طريقة تكون بمستطاعها. لذا، فإني أوصي بأن يأذن المجلس بالولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر مع توقع أن تكون هناك حاجة الى تجديد الولاية لفترة ستة أشهر أخرى على الأقل. وأزمع إنشاء صندوق استئماني خاص لدعم برامج انعاش فعالة في رواندا، وأناشد الحكومات كافة أن تتبرع للصندوق بسخاء.

٤٣ - إن تأخر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء للتصدي لإبادة الأجناس في رواندا قد برهن بشكل ساطع على قصوره البالغ عن الرد العاجل بإجراء حاسم لمواجهة الأزمات الانسانية المتشابكة مع الصراع المسلح. فبعد أن عمد المجتمع الدولي الى تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، الى وجود تافه على الطبيعة، حيث لم تسمح لها ولايتها الأصلية باتخاذ أي إجراء عندما بدأت المجازر، فإنه يبدو وقد أصابه الشلل إزاء القيام، بعد مرور ما يناهز الشهرين، باتخاذ أي فعل حتى بالنسبة للولاية المنقحة التي أنشأها مجلس الأمن. ولا بد لنا جميعا، في هذا السياق، من الإقرار بأننا فشلنا في مواجهتنا للعذاب الذي كابدته رواندا، ومن ثم فقد أغضينا البصر عن الاستمرار في إزهاق الأرواح. لقد تبين أن استعدادنا وقدرتنا على العمل قاصرين على أحسن الفروض، ويبعثان على الأسى والحزن في أسوئها، وذلك لغياب الارادة السياسية الجماعية. وفيما نحاول الآن إصلاح مثالبنا هذه في الأزمة الرواندية، فإن المنظومة كلها بحاجة الى استعراضها لتعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة. وإني اعتزم إجراء هذا الاستعراض.

٤٤ - وختاما لهذا التقرير، أود أن أعرب عن تقديري للسيد رضا والميجور - جنرال باريل لاضطلاعهما عن طيب خاطر بهذه المهمة العسيرة، كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد بوبو، ممثلي الخاص، لجهوده في الحصول على دعم من حكومات الاقليم للتعامل مع الأزمة في رواندا. ومرة أخرى أيضا، أود أن أكرر الإعراب عن امتناني وإعجابي الكبير بالميجور - جنرال داليز وللرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لشجاعتهم وتفانيهم المستمر في أدائهم لمهمتهم، وللشعب الرواندي الذي يعيش ظروفا شاقة وخطيرة.

MAP NO. 3833 UNITED NATIONS
MAY 1994